الأمم المتحدة
A/HRC/55/75

الجمعية العامة

Distr.: General
23 January 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
26 شباط/فبراير – 5 نيسان/أبريل 2024
البند 9 من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان عن دورته الحادية والعشرين

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعده الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان معلومات عن الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل، المعقودة في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر ومن 20 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يقدم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان هذا التقرير بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 37/52.

ثانياً- تنظيم الدورة

2- عقد الفريق العامل دورته الحادية والعشرين في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر ومن 20 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وناقش المشاركون حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم ومساهمة إعلان وبرنامج عمل ديربان في تعزيز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، واستعرضوا التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وناقش الفريق العامل أيضاً التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز فعالية آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان وكفالة تحسين التآزر والتكامل في عملها. وخلال الدورة، واصل الفريق العامل المناقشات المتعلقة بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، حسبما طلبته الجمعية العامة في قرارها 226/76. وسترد تلك المناقشات في تقرير مرحلي ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

ألف- الحضور

3- حضر الدورةَ ممثلو دول أعضاء في الأمم المتحدة وممثلو هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية (انظر المرفق).

باء- افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس - المقرر

4- افتتح الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل رئيس فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية). وأبرز في بيانه الافتتاحي أهمية وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان، التي اعتُمِدت بتوافق الآراء، في تحديد ضحايا التمييز العنصري والعنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتوفير تدابير محددة وعملية للوقاية والتثقيف والحماية وسبل الانتصاف الفعالة من أعمال التمييز العنصري. وأشار أيضاً إلى الكيفية التي تعزز بها هيكل الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية على مدى السنوات القليلة الماضية ويتألف حالياً من ثماني آليات تعالج قضايا العنصرية النظمية والهيكلية. ورحب بالعمل الهام الذي قام به الفريق العامل في وضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي لأنه يمثل خطوة هامة إلى الأمام في الاعتراف بالتحديات التي يواجهها هؤلاء الأشخاص وتقديم الحلول. وعلاوة على ذلك، يتضمن المشروع الحالي اعترافاً بالظلم التاريخي الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي وتدابير لضمان مشاركتهم الفعالة في الإجراءات الرامية إلى مواجهة إرث الاسترقاق والاستعمار وتحقيق العدالة التعويضية. وشدد على المسؤولية الجماعية عن دعم مبدأ المساواة وعدم التمييز، على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان.

5- وانتُخبت الممثلة الدائمة لرواندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ماري شانتال رواكازينا، رئيسة - مقررة.

6- وبعد انتخاب الرئيسة - المقررة، اعتمد الفريق العامل برنامج عمله.

جيم- البيانات

7- أبرز ممثل جنوب أفريقيا أن إعلان وبرنامج عمل ديربان هو أشمل صك لمكافحة العنصرية، وأعرب عن قلقه إزاء تردد بعض الدول في اعتماد التدابير الواردة فيه.

8- وأعرب ممثل نيجيريا عن قلقه إزاء التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ودعا الدول وغيرها من أصحاب المصلحة إلى إظهار التزام حقيقي بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري مكافحة فعالة.

9- ووجه ممثل الجزائر الانتباه إلى حالة الشعوب المحتلة التي تعاني من العنصرية والاستبعاد، وأشار إلى أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان تعترف بحق هذه الشعوب في تقرير المصير. وقال إن الجزائر اعتمدت مؤخراً قانوناً لمكافحة التمييز يشمل خطاب الكراهية.

10- وأكد ممثل العراق من جديد أهمية مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم وأهمية وجود أطر تشريعية لمكافحة الأعمال العنصرية ونشر الكراهية.

11- وأكدت ممثلة البرازيل من جديد التزام الدولة بتعزيز المساواة العرقية والتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشارت إلى قرار اعتمده مؤخراً مجلس حقوق الإنسان بشأن عالم رياضي خال من العنصرية، وكررت تأكيد دعم البرازيل لإعلان عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي والتزامها الكامل بالتفاوض على مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي[1].

12- وأشارت ممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى أن نضال البوليفيين يتسم بمطالبهم بالاستقلال وتقرير المصير، فضلاً عن السيادة، لمكافحة آثار الاستعمار الذي يجرد جميع الفئات البشرية من إنسانيتها، بما في ذلك الفلاحون والشعوب الأصلية. وأعربت عن قلقها إزاء العنصرية الهيكلية وأوجه عدم المساواة التاريخية داخل الدول وفيما بينها، ودعت إلى إدانة ورفض جميع أشكال الاستعمار والعنصرية – في الماضي والحاضر.

13- وأثار ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية شواغل بشأن زيادة أعمال التمييز العنصري وخطاب الكراهية. ووصف الممثل تعزيز معهد وطني لمكافحة التمييز ومجلس وطني بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

14- وأشار ممثل ملاوي إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان وثيقة تركز على الضحايا وتتيح خطوات عملية لمكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التمييز.

15- وأكدت ممثلة الاتحاد الأوروبي من جديد التزامها بالمشاركة البناءة في المناقشات. وقالت إن الكراهية والتعصب لا يتفقان مع مشروع الاتحاد الأوروبي، الذي يقوم على التنوع والتعددية في المجتمع. ولدى الاتحاد الأوروبي إطار قانوني قوي لمكافحة التمييز العنصري، بما في ذلك خطة عملها لمكافحة العنصرية للفترة 2020-2025، التي تهدف إلى وضع المساواة في صميم جميع مجالات السياسة العامة. وأشارت الممثلة أيضاً إلى أهمية القضاء على التحيز في نظام العدالة الجنائية والتغلب على القوالب النمطية والأحكام المسبقة.

16- وأعرب ممثل حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة عن قلقه إزاء عدم اتخاذ إجراءات تهدف إلى زيادة الوعي بوثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان، وهو ما يعد خطوة ضرورية في تنفيذها.

(1) قرار مجلس حقوق الإنسان 25/54.

ثالثاً- مناقشات بشأن حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم

17- نظر الفريق العامل في حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم (في إطار البند 5 من جدول الأعمال، على النحو الوارد في برنامج عمل الدورة الحادية والعشرين). وقدم الخبراء عروضاً على النحو المبين أدناه.

18- وأكدت رئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، باربرا رينولدز، أن هناك أدلة متضاربة على إحراز تقدم في مكافحة التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي، مشيرة إلى التقدم المحرز في التشريعات والسياسات والبرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام المنحدرين من أصل أفريقي للاندماج في الطبقة الوسطى من خلال التعليم وفرص العمل. غير أن هناك مجالات أخرى تعاني فيها أعداد كبيرة من الأشخاص، بسبب عدم مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي أو عدم كفاية التمويل، من نقص العمالة والتبعية الاقتصادية والتأثر بمحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة التشرد والمرض والوفيات. ولا تزال الهياكل والنظم والسياسات والممارسات في مرحلة ما بعد الاستعمار تُخضِع المنحدرين من أصل أفريقي لموجة ثالثة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، ولا يزال التمييز العنصري في مجال الأعمال المصرفية والمالية والتأمين والضرائب والحقوق في الأراضي واستخدام الأراضي يقيد تكوين الثروة ويحافظ على توزيعها غير المتكافئ، تاركاً أعداداً كبيرة من المنحدرين من أصل أفريقي في حالة فقر. ومما يبعث على القلق حدوث انتكاسات كبيرة في العدالة التعويضية وأوجه التقدم المحرز فيما يتعلق بنظم التعليم والقبول المتزايد للعنصرية ضد السود وكراهية الأفارقة، فضلاً عن الأشكال المتعددة للتمييز من جانب الحكومات؛ ومن الأمثلة على وصم السود زيادة أعمال الشرطة وتجريم أحياء السود وتجربة المهاجرين الهايتيين واللاجئين من جنوب السودان، وهي تؤدي إلى أزمات جديدة فيما يتعلق بتحديد الهوية الذاتية. ويجب تقليص الفجوة الرقمية والأثر غير العادل للذكاء الاصطناعي، ويتطلب احتمال إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي وإساءة استغلاله بذل جهود عالمية. وقالت إن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان لا غنى عنه في تحقيق العدالة العرقية، التي ينبغي أن تشمل الجهود العالمية لضمان العدالة التعويضية.

19- وشددت رئيسة المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، إيسي كامبل بار، على أن العنصرية النظمية والتمييز العنصري ومختلف أشكال كره الأجانب في جميع أنحاء العالم تقوض عالمية حقوق الإنسان كما لوحظ في استمرار الاستخدام المفرط للقوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ضد المنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين وطالبي اللجوء المنحدرين من أصل أفريقي. وأكدت من جديد التزام المنتدى الدائم بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، ودعت إلى تمديد العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وقالت إن العدالة التعويضية شرط ضروري للتنمية المستدامة الفعالة ومكافحة العنصرية الهيكلية والنظمية. وإن المنحدرين من أصل أفريقي غير مرئيين في عمليات صنع السياسات، وثمة حاجة ملحة إلى جمع بيانات مصنفة عن الأصل العرقي والإثني، ونوع الجنس، والنوع الاجتماعي، والسن، والموقع الجغرافي، والعمالة، والوضع الاقتصادي. ويتأثر المنحدرون من أصل أفريقي بشكل غير متناسب بتغير المناخ وسياسات الهجرة التمييزية، التي يجب تسليط الضوء عليها من أجل إيجاد حلول للسياسات العالمية. ولقد تسبب الاستعمار والاسترقاق والفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري في صدمات نفسية بين الأجيال وتفاوتات صحية متقاطعة ينبغي التغلب عليها من خلال صنع السياسات.

20- وشددت رئيسة فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، هانا سوشوكا، على أهمية وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان بوصفها وثيقة محورية تتناول العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأبرزت الأهمية التاريخية لوثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان، وأحكامها الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى خطط عمل وطنية، وتشريعات ومبادرات أقوى في مجالات من قبيل التعليم والتوعية والعمالة والصحة وحماية البيئة، فضلاً عن سبل انتصاف وإجراءات إيجابية لضحايا التمييز العنصري. وقالت إن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان تتضمن اعترافاً بالأخطاء التاريخية، مثل الاسترقاق والاتجار بالرقيق الأفارقة، بوصفها جرائم ضد الإنسانية ودور الاستعمار في إدامة العنصرية والتمييز؛ وتسلط الضوء أيضاً على تقاطع العرق والنوع الاجتماعي وغير ذلك من أسباب التمييز. ويهيب إعلان وبرنامج عمل ديربان بوضوح بالدول إلى مكافحة معاداة السامية وكراهية الإسلام ومعاداة العرب، في معارضتها لجميع أشكال العنصرية، واتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور حركات تقوم على العنصرية والأفكار التمييزية المتعلقة بهذه المجتمعات. وتعترف الوثيقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق إسرائيل وجميع دول المنطقة في الأمن، وتدعو إلى إنهاء العنف، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واستئناف عملية السلام. وتؤكد أيضاً أن المحرقة يجب ألا تُنسى أبداً.

21- وسلط عضو الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون (آلية الخبراء المستقلين)، خوان منديز، الضوء على الدور الرئيسي للآلية، وهو دراسة العنصرية النظمية وأسبابها الجذرية التي يواجهها الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي، مع التركيز على الاستخدام المفرط للقوة والتنميط العرقي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وداخل نظام العدالة الجنائية. وأشار إلى التحديات العالمية المستمرة، بما في ذلك العنصرية النظمية، التي تؤدي إلى التنميط العنصري والقوالب النمطية وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالشرطة. وسلط الضوء على العمل الذي اضطلعت به الآلية منذ إنشائها، مثل العمل مع الدول بشأن حالات محددة والقيام بزيارات قطرية إلى السويد والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل. وذكر أيضاً التقارير المواضيعية السنوية المتعلقة بالبيانات المصنفة وإعادة تصور عمل الشرطة، وشدد على الحاجة إلى إصلاح شامل وتحويل مؤسسي لمؤسسات إنفاذ القانون. ورحب بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي.

22- وشددت ممثلة الاتحاد الأوروبي على الصلة بين حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، داعية إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في أعمال الشرطة امتثالاً للقواعد والمعايير الدولية. وسلطت الضوء على الجهود المبذولة في أوروبا، بما في ذلك العمل الذي يقوم به مجلس أوروبا ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، بشأن قضايا من قبيل توقيفات الشرطة، والتوجيه ضد التنميط غير القانوني، وتدريب الشرطة الذي يركز على الشرعية والضرورة والتناسب.

23- وأكدت ممثلة البرازيل من جديد التزام الدولة بعملها مع آليات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والزيارة القطرية المقبلة لآلية الخبراء المستقلين إلى البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وأعربت عن ثقتها في إقامة حوار بناء مع الآلية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان المعقدة في مجال إنفاذ القانون.

رابعاً- مناقشة بشأن مساهمة إعلان وبرنامج عمل ديربان في تعزيز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا

24- ناقش الفريق العامل مساهمة إعلان وبرنامج عمل ديربان في تعزيز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا (في إطار البند 6 من جدول الأعمال، على النحو الوارد في برنامج العمل). وقدم الخبراء عروضاً، على النحو المبين أدناه، وعقدوا حلقة نقاش مواضيعية بشأن الرياضة والعنصرية.

25- وسلطت أمينة سياسات العمل الإيجابي ومكافحة العنصرية في وزارة المساواة العرقية في البرازيل، مارسيا دي ليما سيلفا، الضوء على القوانين والسياسات والأحكام القضائية المختلفة التي تعزز المساواة العرقية في البرازيل. ففي التعداد الذي أجري في عام 2019، أعلن 56,2 في المائة من سكان البرازيل أنهم منحدرون من أصل أفريقي. وأشارت إلى عمل وزارة المساواة العرقية بشأن تعزيز المساواة العرقية، وسياسات العمل الإيجابي لمكافحة العنصرية، والسياسات المتعلقة بالكويلومبولاس، والشعوب والمجتمعات ذات الأصل الأفريقي، وشعوب "التيريرو"، والغجر. وقالت إن الحصول على الأراضي لا يزال مسألة وطنية هامة، وإن 663 أسرة من الكويلومبولا تتألف من 315 3 شخصاً استفادت من هذه السياسات. وقد أُنشِئت أفرقة عاملة مختلفة لمعالجة قضايا من قبيل الإجراء الإيجابي، والحد من جرائم القتل، وأوجه الضعف الاجتماعي للشباب السود، ومكافحة العنف الذي يؤثر على الشعوب والمجتمعات التقليدية ذات الأصل الأفريقي، ولتعزيز المبادرات الرامية إلى الاعتراف بالذاكرة والتراث الأفريقيين والحفاظ عليهما. وأشارت أيضاً إلى انخراط البرازيل على الصعيد الدولي في العمل من أجل المساواة العرقية، مثلاً مذكرة التفاهم الموقعة مع البرتغال بشأن المرصد المعني بكره الأجانب والعنصرية في جامعة لشبونة والاتفاق المبرم مع إسبانيا بشأن سياسات مكافحة العنصرية وكره الأجانب وتعزيز المساواة.

26- وفي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعترفت السيدة كامبل بار بأهمية الصك في مكافحة العنصرية. وعزز إعلان وبرنامج عمل فيينا الالتزام باحترام الحقوق الأساسية والقضاء على العنصرية. ويؤدي صك إعلان وبرنامج عمل ديربان دوراً محورياً في التصدي للعنصرية بجميع مظاهرها، ويربط بين القضايا التاريخية وتجارب الماضي والحقائق الحالية. ويتضمن إعلان وبرنامج عمل ديربان تدابير حاسمة لتفكيك الهياكل العنصرية ومعالجة عواقب الاستعمار، كما يوفر أدوات لحصول ضحايا التمييز العنصري على الانتصاف وجبر الأضرار. واعترفت بأهمية التكنولوجيات الجديدة في تعزيز المساواة والحاجة إلى التصدي لخطاب الكراهية المتزايد، بما في ذلك عبر الإنترنت. وأشارت إلى إساءة استخدام مراقبة تكنولوجيا المعلومات، مما يشكل مخاطر كبيرة على المنحدرين من أصل أفريقي. ودعت إلى دعم إعلان عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي نظراً لعدم تحقيق جميع أهداف العقد الأول. وتتمثل العقبات الرئيسية التي تعترض تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي في الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم وجود استراتيجيات وبرامج محددة من جانب الدول. وأكدت الحاجة إلى العمل الجماعي والالتزام فيما يتعلق بمشروع الإعلان الذي تجري مناقشته في الدورة الحالية للفريق العامل، والذي يمثل معلماً رئيسياً للمنحدرين من أصل أفريقي، وشددت على الحاجة إلى جبر الأضرار الناجمة عن الانتهاكات والمظالم التي وقعت في الماضي كهدف رئيسي لمشروع الإعلان.

27- وتحدثت مديرة الشبكة الأوروبية لمكافحة الفقر، جوليانا سانتوس والغرين، عن تقاطع العدالة العرقية والحقوق الاجتماعية – الاقتصادية، مؤكدة أن مفهوم التمييز العنصري مضمن في مثل هذا السياق. وسلطت الضوء على الآثار الإيجابية لتنفيذ صكوك الأمم المتحدة وإطار الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز وبشأن المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الاعتراف بالصلات بين مظاهر التمييز العنصري المعاصر والاستعمار والاسترقاق والرأسمالية. واعترفت بالحاجة إلى جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بأسباب التمييز المختلفة، فضلاً عن الحاجة إلى تحليل العنصرية في مختلف الأبعاد الاجتماعية. ودعت إلى اتباع نهج متعدد الجوانب في صنع السياسات وأشارت إلى عدم وجود منظور طبقي في خطة عمل مكافحة العنصرية والسياسات المناخية للاتحاد الأوروبي.

28- وأشار رئيس الشركاء العالميين لسياسة الهجرة، باتريك تاران، إلى أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان تتضمن عدة أحكام بشأن حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وغير المواطنين. وسلط الضوء على الشواغل المتعلقة بتزايد التمييز وكره الأجانب وخطاب الكراهية ضد المهاجرين، ودعا إلى وضع سياسات للهجرة تعامل الجميع على قدم المساواة، بما في ذلك المعايير الدنيا في مجال العمالة والإسكان والصحة. وكثيراً ما يستند تعريفا "الأمة" و"الجنسية" إلى إيديولوجيات عنصرية كامنة تشكل الأساس الرئيسي للتمييز ضد المهاجرين. وعلى الرغم من أن التمييز على أسس متعددة محظور في جميع الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، فإن التمييز المتقاطع هو أساس التقسيم الطبقي والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي. ودعا إلى اتباع نهج متعدد الجوانب إزاء التمييز، وأشار إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية قد اعتمدت هذا النهج. واختتم مداخلته بالدعوة إلى إعلان عقد ضد التمييز ومن أجل المساواة في المعاملة للجميع.

29- وأكد الأستاذ في معهد الدراسات الوطنية بجامعة إكوادور للدراسات العليا عضو تحالف أمريكا اللاتينية للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، جون أنطون سانشيز، أن مفهومي الاستقلال الذاتي وتقرير المصير مفهومان حاسمان بالنسبة للمنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية، وشدد على أهمية الاعتراف بالبعد الجماعي، والطابع الجماعي للمنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة. ووفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، ومعيار التحديد الذاتي للهوية، يتمتع المنحدرون من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية بحقوق جماعية وينبغي الاعتراف بهم بوصفهم "شعوباً". وقد أكدت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان هذه الحماية القانونية في قرارات مختلفة، بما في ذلك حكمها في قضية *شعب ساراماكا ضد سورينام*[2]. وأشار أيضاً إلى التوصية العامة رقم 34(2011) للجنة القضاء على التمييز العنصري، التي اعترفت فيها اللجنة بالبعد الجماعي لحقوق المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في الملكية واستخدام الأراضي، والهوية الثقافية، وحماية المعارف التقليدية، والتشاور المسبق. ودعا إلى ضرورة إدراج البعدين الهيكلي والثقافي في مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي.

خامساً- المناقشة المواضيعية: مساهمة إعلان وبرنامج عمل ديربان في تعزيز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا - حلقة نقاش بشأن الرياضة والعنصرية

30- بدأت حلقة النقاش المعنية بالرياضة والعنصرية ببيان أدلى به نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي شدد على قوة الرياضة في توحيد الأمم في جميع أنحاء العالم وعبر الثقافات. ولما كانت الرياضة تمتلك إمكانات تحويلية، فإن من الضروري التصدي للتحديات والقضايا النظمية التي لا تزال تلقي بظلالها على الرياضة والمهنيين الرياضيين. وأعربت نائبة المفوض السامي عن قلقها إزاء أثر العنصرية والتمييز على كرامة الرياضيين وحقهم في المشاركة والسلامة البدنية. وقالت إن العنصرية يمكن أن تتجلى في الرياضة بأشكال مختلفة، من الإهانات العنصرية إلى الحواجز النظمية. وتؤثر اللوائح والقوانين التمييزية بشكل غير متناسب على الأفراد والمجتمعات، ولا سيما النساء، اللائي كثيراً ما يحرمن من حرية وتكافؤ فرص ممارسة الرياضة ويواجهن التمييز والعنف الجنسانيين، مثل عدم المساواة في الأجور،

(2) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، *شعب ساراماكا ضد سورينام*، السلسلة جيم رقم 185، الحكم الصادر في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

والاعتداء الجنسي، ومحدودية الكفالة. وأشارت نائبة المفوض السامي إلى القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان مؤخراً بشأن العنصرية في مجال الرياضة كدليل على الالتزام العالمي بالموضوع، وسلطت الضوء على الكيفية التي شـــدد بها المجلس في القرار على ضـــرورة مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بدوافع عنصـــرية والتصـــدي للتحريض على التمييز والكراهية والعداء والعنف، وحثت في الوقت نفســه على بذل الجهود في مجال الســياســات والتشــريعات والبرامج على الصــعيد المحلي. وقالت إن المفوضـية أقامت شـراكة اسـتراتيجية مع المرصـد العالمي للمسـاواة بين الجنسـين والرياضـة، وهيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتعزيز حقوق المرأة في الرياضة ومن خلالها. ودعت نائبة المفوض السامي إلى اتخاذ إجراءات تعاونية للقضـــاء على العنصـــرية والتمييز العنصـــري وكره الأجانب وما يتصـــل بذلك من تعصب في عالم الرياضة.

31- وسـلطت الأمينة العامة للاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، فاطمة سـامورا، الضـوء على الجهود التي تبذلها المنظمة لمكافحة جميع أشـكال التمييز ومطالبة جميع أعضـائها باحترام التنوع واعتماد سـياسـة عدم التســـامح مطلقاً مع العنصـــرية. وقالت إن الفيفا بدأ حملة "لا للتمييز" وطور "خدمة الحماية على وسـائل التواصـل الاجتماعي" لحماية اللاعبين من الرسـائل العنصـرية على وسـائل التواصـل الاجتماعي. وأشارت أيضاً إلى البرنامج الخاص بالمدارس والبرنامج الخاص باللاجئين، وأبرزت الجهود التي يبذلها الفيفا، بما في ذلك إدخال الإجراء المكون من ثلاث خطوات الذي يسـمح للحكام بإيقاف المباريات والانسـحاب منها إذا تعرض اللاعبون لإسـاءة عنصـرية وأشـكال أخرى من التمييز. وقد سـن الفيفا تدابير تأديبية لمكافحة العنصـرية في المنظمة وأقر بضـرورة قيام الجمعيات الأعضـاء في الاتحاد وسـلطات إنفاذ القانون كذلك بتنفيذ تدابير تأديبية وغيرها من التدابير لمكافحة العنصرية في الرياضة.

32- وأكدت تريسي ل. كيسي، وهي عضو في الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون، أن العنصـرية في الرياضـة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأعمال موظفي إنفاذ القانون والأمن الخاص. ويتمثل أحد الجوانب الحاسمة لوجود الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في الأحداث الرياضية في ضمان احترام حقوق وسلامة جميع المعنيين، من المتفرجين إلى العمال واللاعبين أنفسهم. وقضـايا التمييز والعنصـرية داخل الرياضـة ليست جديدة. فمنذ عقود، كان من الشـائع فصـل الملاعب والنوادي حسب العرق والأصـل الإثني. ولا تزال المعتقدات التاريخية المتعلقة بالانتماء الإثني والقوالب النمطية وروايات عمى الألوان سائدة. وفي الواقع، في عام 2020، عندما أصـــبح اللاعبون والمتفرجون صـــريحين فيما يتعلق بحركات العدالة الاجتماعية، خاصـــة بعد مقتل جورج فلويد، زادت الإســـاءات العنصـــرية من المشـــجعين وبين الفرق للمتفرجين واللاعبين، وتحديداً الأفارقة والمنحدرين من أصـــل أفريقي. ومن الأهمية بمكان بالنســـبة لأولئك المكلفين بتوفير الســـلامة وإنفاذ القانون أن يفهموا دورهم في حماية حقوق الإنســـان ومكافحة العنصـــرية، وتحديداً المتفرجين واللاعبين المنحدرين من أصـل أفريقي. وقدمت السـيدة كيسـي بعض التوصـيات المرتبطة بإنفاذ القانون للتصـدي للعنصـرية في الرياضـة، وهي كما يلي: ينبغي أن يعتمد الموظفون نهجاً قائماً على حقوق الإنســان إزاء الســلامة؛ وينبغي أن تكون قوات إنفاذ القانون والأمن متنوعة وشــاملة للجميع؛ وينبغي تدريبهم على التحيز الضـــمني وتكتيكات خفض التصـــعيد؛ وينبغي أن تغطي الســـياســـات الخاصـــة بالمتفرجين الطرد والتحقيق في الحوادث العنصـــرية؛ وينبغي للأندية الرياضـــية والرابطات والجمعيات أن تجمع البيانات عن جميع الحوادث العنصرية وتنشر النتائج سنوياً، إلى جانب القرارات المتعلقة بها.

33- وسلطت مديرة مكتب اليونسكو للاتصال في جنيف، آنا لويزا طومسون - فلوريس، الضوء على البرنامج الرئيسي للمنظمة المعنون "صالح للحياة" الذي يعمم مكافحة العنصرية ويهدف إلى بناء رياضة ومجتمعات شاملة للجميع. ويتماشى برنامج "صالح للحياة" مع الالتزامات المنبثقة عن إعلان وبرنامج عمل ديربان للقضاء على التمييز العنصري على الصعيد العالمي وتعزيز الشمولية. وفي حين أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان توفر إطاراً يتفق صداه مع مبادئ العالمية والمساواة وعدم التمييز المكرسة في حقوق الإنسان الأساسية، فإن برنامج "صالح للحياة" يسعى إلى نشر الرياضة كأداة لبناء مجتمعات شاملة للجميع وقائمة على الاحترام وللإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وقد أُنشئ «تحالف صالح للحياة» للرياضيين رفيعي المستوى المناهضين للعنصرية والتمييز في حزيران/يونيه لزيادة تأثير البرنامج.

34- وقدم الرئيس التنفيذي العالمي للتحالف العالمي للنزاهة الرياضية، إيمانويل ماسيدو دي ميديروس، بيانات إحصائية عن حوادث التمييز في جميع أنحاء العالم، مع 007 1 إبلاغات عن سلوك تمييزي (تلقتها منظمة Kick It Out) بين عامي 2022 و2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 65,1 في المائة مقارنة بالموسم السابق، وأوضح أن نسبة 49,3 في المائة من مجموع عدد الإبلاغات تتعلق بالعنصرية. وقال إن للصناعة الرياضية تاريخاً طويلاً في الاستفادة من عمل الأفراد المستعبَدين؛ ونظراً لأن العديد من الألعاب الرياضية تم تطويرها من خلال استغلال المستعبَدين، فإن تاريخ الاضطهاد لم يُستأصَل تماماً من الصناعة ولا يزال يؤثر على حياة وفرص الكثيرين. ووصف السيد ميديروس تكوين اللجنة الدائمة المعنية بالنوع الاجتماعي والعرق والإدماج والتنوع في مجال الرياضة، الذي يشكل جزءاً رئيسياً من الجهود التي يبذلها التحالف العالمي لنزاهة الرياضة لضمان قدر أكبر من التنوع والشمول في أجهزة صنع القرار في المنظمات الرياضية. وقال إن اللجنة الدائمة المعنية بالنوع الاجتماعي والعرق والإدماج والتنوع في الرياضة قد اعترفت في الجمعية العامة للتحالف بأن العنصرية وعدم المساواة النظميين لا يزالان قائمين وأن مسؤولية أعضاء صناعة الرياضة هي استخدام نفوذهم للدعوة إلى التغيير وتعزيز التنوع والشمول. وتهدف معايير التحالف العالمية بشأن الحوكمة الرشيدة في الرياضة إلى إيجاد عالم خالٍ من العنصرية وجميع أشكال التمييز في مجال الرياضة.

35- وأكدت مديرة السياسة العالمية والعلاقات الاستراتيجية لكرة القدم النسائية في الاتحاد الدولي لجمعيات لاعبي كرة القدم المحترفين، سارة غريغوريوس، أن اللاعبات أبلغن عن مجموعة واسعة من حالات العنصرية العلنية، من الإهانات الازدرائية إلى العنصرية الهيكلية. وسلطت الضوء على الجهود التي تبذلها عدة تحالفات داخل الحركة العالمية لاتحادات اللاعبين للتصدي للعنصرية، وشددت على منتدى الحوار العالمي بشأن العمل اللائق في عالم الرياضة، الذي نظمته منظمة العمل الدولية، بوصفه مبادرة لحماية الرياضيين من أعمال العنف والعنصرية وسوء المعاملة والتمييز من خلال البرامج التثقيفية. والتحالفات، والتشريعات المناهضة للتمييز، وسياسات عدم التسامح إطلاقاً، والتوعية، وآليات الانتصاف الفعالة. وأشارت إلى الحاجة إلى حماية اللاعبين من العقوبات غير المتناسبة أو غير المناسبة لمكافحة التمييز.

36- وقدمت مديرة المساواة والتنوع والشمول في رابطة لاعبي الكريكيت المحترفين، دونا فريزر، معلومات عن عمل المنظمة في برنامجها التثقيفي للاعبين لمعالجة المواقف التي يواجهونها بسبب التمييز. وسلطت الضوء على مشاركة جمعية اللاعبين العالميين في منتدى الحوار العالمي الافتتاحي بشأن العمل اللائق في عالم الرياضة الذي نظمته منظمة العمل الدولية في عام 2020. ففي ذلك المنتدى، أقر المشاركون بأن الرياضيين يتعرضون للعنف والتحرش، بما في ذلك العنف الجنساني والعنصرية وأشكال التمييز الأخرى، وسلطوا الضوء على العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)، واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)، واتفاقية القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190)، التي لها أهمية خاصة في دعم الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في منع ومعالجة التمييز والعنف والتحرش في الرياضة.

37- وسلط المسؤول الكبير في الفيفا، غيرد ديمبوفسكي، الضوء على سياسة عدم التسامح مطلقاً مع العنصرية وركز على التوصيات المقدمة إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. وشدد على أهمية التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والسلطات العامة وهياكل كرة القدم المحلية عند التعامل مع حوادث التمييز أثناء المباريات. وقدم نهج الفيفا المكون من خمس ركائز، هي: التنظيم، والتعليم، والضوابط والعقوبات، والتشبيك والاتصال. وذكر كإجراءات ممكنة للتعاون مواءمة اللوائح الوطنية مع النظام الأساسي للفيفا وسياسة حقوق الإنسان وتنفيذ استراتيجية الركائز الخمس للفيفا لمكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التمييز. وسلط الضوء على أهمية بذل جهود أوسع نطاقاً لوضع استراتيجيات تثقيفية لمكافحة التمييز في كرة القدم والمجتمع، وإنشاء قاعدة بيانات تحلل قضايا التمييز في مسابقات كرة القدم، وإنشاء نظم رصد متخصصة لمكافحة التمييز مع إجراءات مقابلة للإبلاغ عن الحوادث ودعم اللاعبين والمسؤولين والجمهور، ونظام وطني لحماية وسائل الإعلام. واقترح أيضاً إنشاء هيئة استشارية مع أصحاب المصلحة الخارجيين الذين هم خبراء في مكافحة التمييز والمشاركة في المبادرات التي يقودها المشجعون لمناقشة المظاهر التمييزية والإجراءات المناهضة للتمييز في كرة القدم.

سادساً- مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

38- ناقش الفريق العامل واستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (في إطار البند 7 من جدول الأعمال، على النحو الوارد في برنامج العمل). وقدم الخبراء عروضاً على النحو المبين أدناه.

39- وأكدت أمينة المظالم في كوستاريكا، أنجي كروكشانك لامبرت، أن إعلان وبرنامج عمل ديربان قد أسهما في النقاش الدائر حول الحماية العالمية لحقوق الإنسان من خلال تسليط الضوء على المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيز مشاركتهم الكاملة في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقالت إن الحاجة إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب قد أوجزت في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وإن المنحدرين من أصل أفريقي يتأثرون بصفة خاصة بأوجه عدم المساواة الاجتماعية، وإن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي كان له دور فعال في حماية حقوقهم. وأثارت السيدة كروكشانك لامبرت شواغل بشأن التراجعات المحتملة فيما يتعلق بحماية حقوق النساء والشباب السود. وأشارت إلى أن مكتب أمين المظالم في كوستاريكا مسؤول عن رصد توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري، وإجراء بحوث بشأن القضايا المتصلة بالعنصرية والتمييز العنصري، ووضع سياسات للمساواة العرقية.

40- وسلطت رئيسة المجلس الوطني لتنمية المجتمعات المحلية للمنحدرين من أصل أفريقي في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماريزابيل بلانكو، الضوء على ما يلي كمؤشرات على التقدم المحرز خلال العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي: الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي وتسليط الضوء عليهم، والجهود المبذولة لمكافحة العنصرية، وزيادة المشاركة السياسية للمنحدرين من أصل أفريقي، واعتماد سياسات العمل الإيجابي. وأعربت عن قلقها إزاء العنف الذي يؤثر على المنحدرين من أصل أفريقي واقترحت تدابير وطنية مختلفة لإحراز تقدم في تحقيق أهداف العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ومن بين المقترحات، أبرزت الحاجة إلى المشاركة النشطة للمنحدرين من أصل أفريقي في صنع السياسات، وتطوير التعاون مع منظمات المجتمع المدني، والمنظورات التعددية والمتعددة الإثنيات في السياسات العامة.

41- وسلمت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان، باتريشيا دا سيلفا، بأن العقد الدولي للمنحدرين من أصـــل أفريقي قد وفر إطاراً للمجتمع الدولي لاتخاذ تدابير فعالة بروح من الاعتراف والعدالة والتنمية. وقالت إن الصندوق وضع استراتيجية عالمية شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والفتيات. وعمل الصندوق على تعزيز المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، ولا سيما صحة الأم، والحصول على خدمات تنظيم الأسرة، ومنع العنف الجنساني، وتمكين النساء والفتيات والشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وعزز الصندوق الوصول إلى البيانات المصنفة وعمل في إطار شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على نشر أفضل الممارسات لإدراج متغير إثني ذاتي التحديد في استبيانات التعداد. وأبلغت السيدة دا سيلفا عن التقدم المحرز في إدراج متغير التحديد الذاتي للهوية في التعدادات الوطنية في أمريكا اللاتينية وفي جمع المعلومات المصنفة عن القضايا ذات الصلة بالنساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي وعن أثر تغير المناخ على المجتمعات المحلية للمنحدرين من أصل أفريقي.

42- وأكدت مديرة السياسات والبحوث في الحركة من أجل حياة السود، أمارا إنيا، أنه لم يُحرَز تقدم في تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي إلا في السنوات الثلاث الماضية، وعزت محفز ذلك إلى القتل الوحشـي لجورج فلويد في عام 2020. وكنتيجة لهذا المد الجديد، أشارت إلى إنشاء الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون في عام 2021 والمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصـــل أفريقي في عام 2021؛ والتعاون بين الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي في مؤتمر مشترك هو الأول من نوعه في عام 2021؛ والإشارات إلى جبر الأضرار في بيانات وتقارير مفوضـــة الأمم المتحدة الســامية لحقوق الإنســان، من بين أمور أخرى. وقالت إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يتضمن مخطط التصدي للعنصرية الهيكلية والنظمية، وإن كانت لا تزال هناك أسئلة بالغة الأهمية بشأن السيادة الاقتصادية والنقدية والظروف الاقتصادية لتأمين حقوق الإنسان للمنحدرين من أصـل أفريقي. ودعت السـيدة إنيا إلى إحداث تغيير نظمي وهيكلي لتحويل نظم القمع والتقدم نحو تحقيق أهداف القضاء على الفوارق التي يعاني منها المنحدرون من أصل أفريقي.

43- وأكدت رئيســة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصـــل أفريقي، باربرا رينولدز، من جديد أهمية العقد الدولي للمنحدرين من أصـل أفريقي في تحقيق الاعتراف بالمنحدرين من أصـل أفريقي، وسلطت الضوء على التحديات الراهنة مثل وحشية الشرطة وعدم المساواة في الوصول إلى العدالة والتعليم على أساس تقاطعات العرق والأصل الإثني والطبقة والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والنوع الاجتماعي والدين. ورحبت بعمل الآلية الدولية للخبراء المســتقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمســاواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون. وأعربت عن قلقها إزاء عدم تمكين المنحدرين من أصل أفريقي اقتصادياً، ودعت إلى إعلان عقد دولي جديد للمنحدرين من أصل أفريقي تركز فيه الجهود على تعزيز المكاسب السابقة وتوقع المخاطر الناشئة، مثل إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي والتدهور البيئي.

44- وأشـار رئيس قسم إدماج الفئات الضـعيفة في منظمة الدول الأمريكية، روبرتو روخاس دافيلا، إلى أهمية الصكوك الإقليمية في إثارة المناقشات الدولية بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. وذكر مختلف المؤسسات الوطنية في أمريكا اللاتينية التي تعالج عدم المساواة العرقية، فضلاً عن المقرر المعني بحقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ومناهضة التمييز العنصري التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقدم جدولاً زمنياً للتقدم المحرز على الصعيد الإقليمي وسلط الضوء على اعتماد خطة عمل عقد المنحدرين من أصـــل أفريقي في الأمريكتين (2016-2025)، التي ســعت إلى تعزيز حقوق الإنسان والسياسات الرامية إلى إدماج المنحدرين من أصل أفريقي. وسلط الضوء أيضاً على عدد من الاجتماعات مع دول أمريكا اللاتينية لمناقشة الإجراءات الوطنية المتعلقة بجبر الأضرار، والسياسات العامة للمنحدرين من أصـل أفريقي، ومشـروع لوضـع إعلان للبلدان الأمريكية بشـأن حق المنحدرين من أصل أفريقي في الاعتراف بهم وفي العدالة والتنمية.

45- ودعا عضو المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، القس إلياس موريو مارتينيز، إلى اتخاذ إجراءات من قبل الجهات الفاعلة العامة والخاصة لمكافحة عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. ولاحظ أن العدالة التعويضية، التي ينبغي أن تُفهَم على أنها حق من الجيل الثالث، هي أفضل أداة. وذكر كمثال على التقدم إنشاء لجنة وطنية معنية بجبر الأضرار التاريخية للتغلب على آثار العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار التي تؤثر على الجماعات الإثنية في كولومبيا، وأشار إلى أن جبر أضرار المنحدرين من أصل أفريقي يجب أن ينطوي على اعتراف بالآثار الدائمة للاستعمار والاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويجب أن يراعي جبر الأضرار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية من منظور مشترك بين الأجيال، بالإضافة إلى العلاقة السببية بين الماضي والحاضر. ويشمل الحق في الجبر المناسب للأضرار رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والترضية للضحايا الذين تم التعرف عليهم والوقائع الموثقة توثيقاً جيداً. ويشكل الاعتراف بأخطاء الماضي والاعتذارات العلنية شكلاً من أشكال الجبر المعنوي الضروري للجبر المادي. وقد بدأ حق المنحدرين من أصل أفريقي في الجبر بالاعتراف بالحقوق الجماعية للمنحدرين من أصل أفريقي في إعلان وبرنامج عمل ديربان والاعتراف بالاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بوصفهما مأساتين في تاريخ البشرية. ويمكن تحديد بعض التقدم، مثل إنشاء لجان وطنية لجبر الأضرار التاريخية، وإبرام اتفاقات إقليمية بشأن جبر الأضرار، وقرار مجلس حقوق الإنسان 21/47. وتشمل التحديات المتبقية الطابع الزمني والقانوني لبعض الأفعال وقت حدوثها، والمناقشة بشأن المسؤولية المشتركة بين الأجيال، وتنوع جبر الأضرار، والحاجة إلى إدماج أصوات المنحدرين من أصل أفريقي، والإرادة السياسية للجهات الفاعلة المعنية. ودعا السيد موريو مارتينيس إلى إحراز تقدم في وضع مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي لأنه عنصر حاسم في تحقيق الاعتراف والعدالة والتنمية للمنحدرين من أصل أفريقي. وأعرب عن تفاؤله بشأن إعلان عقد ثانٍ وسلط الضوء على التحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى ظهور أشكال معاصرة من العنصرية والتمييز.

46- وأشارت منسقة المفوضية الأوروبية المعنية بمكافحة العنصرية، ميكايلا موا، إلى أن الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة العنصرية وكره الأجانب وغيرهما من أشكال التعصب قد كرس في عام 2017 مناقشته المواضيعية لموضوع كراهية الأفارقة وأصدر وثيقة ختامية بشأن العنصرية ضد السود. وقد ضمت هذه المناقشات سلطات الدول الأعضاء والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وفي عام 2018، بعد أن استضاف الاتحاد الأوروبي أول أسبوع له على الإطلاق للمنحدرين من أصل أفريقي في البرلمان الأوروبي، صاغت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية وثيقة تعترف بالمستويات المتدنية لمشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في القطاعات السياسية والعامة والخاصة في المجتمع، فضلاً عن الأشكال الهيكلية والمتقاطعة للتمييز في التوظيف والتعليم والصحة. وأدرجت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في الوثيقة أيضاً أدلة على خطاب الكراهية، والرسائل النمطية في وسائل الإعلام والأوساط التعليمية، والاعتداء العنصري والتنميط العنصري. وفي عام 2019، أقر البرلمان الأوروبي بأن العنصرية التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي في الاتحاد الأوروبي متجذرة في الاستعمار والاسترقاق. وفي عام 2020، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً بشأن الحماية من العنصرية شدد فيه على العنصرية الهيكلية. وباعتماد خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية، التزمت المفوضية الأوروبية بتعزيز جميع الأدوات والتدابير القائمة واستخدامها على نحو أفضل للتصدي لمظاهر التمييز والعنصرية والتعصب التي تستهدف المنحدرين من أصل أفريقي والسود في الاتحاد الأوروبي. وقد بُنِيت خطة العمل لمكافحة العنصرية على الاعتراف بالعنصرية الهيكلية والجذور التاريخية للعنصرية، مثل الاستعمار والرق ومحرقة اليهود. وسلطت الضوء أيضاً على أهمية بيانات المساواة، التي أدت إلى فهم قائم على الأدلة للواقع الذي يعيشه المنحدرون من أصل أفريقي في أوروبا. وأكدت السيدة موا من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

47- وأشـــار ممثل الجزائر إلى أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان أقامت علاقة جوهرية بين الاستعمار والعنصرية وأن المفوضة السامية لحقوق الإنسان اعترفت، في تقرير نُشر في عام 2020، بأن العنصـرية غالباً ما تكون نظمية. ووجه الممثل الانتباه إلى ضـرورة اعتماد نهج واقعي لجبر أضـرار المنحدرين من أصل أفريقي.

48- وذكر السيد سانشيز أن عمليات جبر الأضرار التاريخية تشكل خطوات ضرورية للتغلب على آثار الرق، التي تفاقمت بفعل العنصـرية الهيكلية. وتشـمل أعمال جبر الضـرر تدابير فعالة لمعالجة حالات عدم المسـاواة والتغلب على هياكل الهيمنة والاسـتغلال. ويشـكل جبر الأضـرار التاريخية التزاماً أخلاقياً للقوى الاستعمارية السابقة وهو في صميم مطالب الحركة الاجتماعية للمنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية.

49- وأثار ممثل عن اللجنة الأفريقية لمروجي الصحة وحقوق الإنسان شواغل بشأن عدم تنفيذ هندوراس لالتزاماتها فيما يتعلق بجماعة الغاريفونا.

50- وأعربت ممثلة الاتحاد الأوروبي عن اختلافها مع المداخلات التي ذكرت أن العقد الدولي للمنحدرين من أصـــل أفريقي لم يحقق أهدافه وأكدت من جديد أن تقييم الاتحاد الأوروبي أكثر إيجابية فيما يتعلق بالعقد.

سابعاً- مناقشـــة تنفيذ الدول والأمم المتحدة وأصـــحاب المصـــلحة الآخرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان

51- استعرض الفريق العامل التقدم المحرز في تنفيذ الدول الأعضاء والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان (في إطار البند 8 من جدول الأعمال، على النحو الوارد في برنامج العمل). وفتحت الرئيسة – المقررة باب المناقشة للوفود.

52- وقدم كلود كاهن، وهو موظف لشؤون حقوق الإنسان، عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات. وقال إن الشبكة استأنفت أنشطتها في عام 2020. وقد وافقت الشبكة على خطة عمل جديدة تركز بوجه خاص على التمييز المتقاطع. وقدم السيد كاهن معلومات عن المشاريع الرامية إلى تعزيز أنشطة الشبكة لمكافحة العنصرية والتمييز المتقاطع في عدة بلدان وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ومفوضـية الأمم المتحدة السـامية لشـؤون اللاجئين، وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان، وإدارة الاتصالات العالمية. وأعرب عن قلقه إزاء الإنجازات الفعلية الناجمة عن نقص الموارد المالية والبشرية في مختلف الوكالات، ودعا تلك الوكالات إلى تخصيص الموارد.

53- وقدمت المتخصصة في قسم الإدماج والحقوق والحوار بين الثقافات في اليونسكو، ليندا تينيو، خارطة الطريق التي وضعتها المنظمة لمكافحة العنصرية والتمييز. وفي عام 2019، اعتمدت اليونسكو قراراً يسلط الضوء على أهمية الكفاح العالمي ضد العنصرية وأجرت ست مشاورات إقليمية للخبراء لجمع وجهات النظر من صانعي السياسات والأكاديميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي عام 2020، نظمت اليونسكو المنتدى العالمي الأول لدراسة أفضل الممارسات والسياسات والأطر التشريعية لمكافحة العنصرية والتمييز. واستندت خريطة الطريق الناتجة عن ذلك إلى أربع ركائز، هي: جمع البيانات وإجراء البحوث؛ وبناء القدرات؛ والدعوة؛ والتوعية. وأنشأت اليونسكو التحالف الدولي للمدن الشاملة والمستدامة مع أكثر من 600 مدينة في جميع أنحاء العالم، وأنشأت سلسلة الفصول الدراسية الرئيسـية لمكافحة العنصـرية والتمييز، وأنشـأت المنتدى العالمي لمكافحة العنصـرية والتمييز. واعتمدت اليونسكو توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

54- وتحدثت مسؤولة الاتصال في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، غابرييلا غورجون، عن الاستراتيجية الإعلامية المعنونة "اكتشفوا، عبّروا، بادروا!" لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. والهدف من الاستراتيجية هو التواصل بطريقة مباشرة وبسيطة وجذابة مع عامة الجمهور، ولا سيما الشباب. وأدت الاستراتيجية إلى زيادة الوعي بتاريخ العنصرية واستمرارها وعواقبها والحلول لها. وقالت إنها تستند إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وتوصيات واستنتاجات آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، وبرنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وتحدثت السيدة غورجون عن خطة الاتصال المتعددة الوسائط؛ وحملتها المجددة على وسائل التواصل الاجتماعي وحضورها المبسط على شبكة الإنترنت؛ وإنتاج ونشر مواد ترويجية ملائمة للشباب، بما في ذلك أمثلة إيجابية للتنفيذ؛ وزيادة المشاركة مع المؤسسات التعليمية، فضلاً عن إنتاج الأدوات التعليمية وزيادة الشراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة والمكاتب الميدانية المحلية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين في الميدان.

55- وأثار ممثل جنوب أفريقيا شواغل بشأن عدم المساواة في الحصول على المعلومات والحملات التي قدمت. وقال إن الوصول إلى جميع الموارد الرقمية يمثل تحدياً لضحايا العنصرية ذوي الموارد الشحيحة وأولئك الذين يعانون من حرمان اجتماعي واقتصادي. فشكل الحملات والمواد يؤدي إلى نشوء عدم مساواة حول الوصول إلى المعلومات، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يواجهون العنصرية في حياتهم اليومية.

56- وأكد السيد موريلو مارتينيس من جديد التزام المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي بإعلان وبرنامج عمل ديربان. وذكر أن المنتدى الدائم سيجري، في الاجتماع المقبل لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مشاورات بشأن مسألة الصدمات النفسية والصحة المشتركة بين أجيال المنحدرين من أصل أفريقي.

57- وأكد ممثل سيراليون أن الدولة اتخذت خطوات لمواءمة إطارها القانوني المحلي مع مبادئ ومضمون إعلان وبرنامج عمل ديربان.

58- وأكد ممثل الجزائر أن الدولة قد وضعت إجراء للإنذار المبكر بشأن التمييز وخطاب الكراهية ومرصداً وطنياً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري يرصد أيضاً إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

59- وعرض ممثل أيرلندا خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية (2023-2027) التي اعتمدتها الدولة مؤخراً وأشار إلى أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان تسترشد بالإجراءات الوطنية للتصدي لجميع أشكال العنصرية. وأشار الممثل أيضاً إلى أنه وفقاً لتوصية واردة في خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية، سيُعيَّن مقرر خاص وطني معني بالمساواة العرقية والعنصرية.

ثامناً- مناقشة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان وكفالة تحسين التآزر والتكامل في عملها

60- ناقش الفريق العامل التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز فعالية آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان وضمان تحسين التآزر والتكامل في عملها (في إطار البند 9 من جدول الأعمال، على النحو الوارد في برنامج العمل). وفتحت الرئيسة - المقررة للوفود باب مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

61- وأشارت ممثلة الاتحاد الأوروبي إلى أن الاتحاد ما فتئ يدعو منذ وقت طويل إلى ترشيد وتبسيط مختلف الآليات المكرسة للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري، وأبرزت أن التداخل بين ولايات الآليات المختلفة كثيراً ما يؤدي إلى نهج مجزأ يعوق التوصل إلى فهم شامل للصورة الأكبر. ولمعالجة هذه الشواغل وضمان إجراء مناقشة بشأن هذه المسألة، قدمت ممثلة الاتحاد الأوروبي التوصيات التالية:

(أ) *تركيز الخبرات*. في الوقت الراهن، هناك أكثر من 40 خبيراً من خبراء الأمم المتحدة موزعين على ثماني آليات مختلفة للأمم المتحدة. ودعت عدة آليات أيضاً خبراء خارجيين للمشاركة في اجتماعاتها. وهذا التشتت في الخبرات يعوق الجهود الفعالة والمنسقة ويجعل العمل متكرراً؛

(ب) *الحد من مواعيد الاجتماعات وتقاريرها*. لاحظت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن وفوداً كثيرة لم تعد لديها القدرة على مراعاة التوصيات التي تقدمها الآليات واستيعابها وتطبيقها بفعالية؛

(ج) *اعتماد جدول زمني منسق*. دعت ممثلة الاتحاد الأوروبي إلى إجراء دراسة مشتركة للجدول الزمني للبت في موعد ومكان انعقاد الاجتماعات، من أجل تبسيط تحديد مواعيد الاجتماعات وكفالة تخصيص الموارد بمزيد من الكفاءة؛

(د) *الزيارات والاستعراضات القطرية*. شددت ممثلة الاتحاد الأوروبي على أهمية إجراء تقييم دقيق للآليات التي ينبغي أن تجري الزيارات والاستعراضات القطرية والأهداف التي ينبغي أن تحققها تلك الزيارات؛

(هـ) *تداخل الولايات*. دعت ممثلة الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في الولايات عند تداخلها بغية ترشيدها وضمان قدر أكبر من الكفاءة. وأشارت الممثلة إلى التداخل بين عمل فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي وعمل المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي كمثال على ذلك؛

(و) *تركيز المفاوضات المتعلقة بالعنصرية*. أوصت ممثلة الاتحاد الأوروبي بتركيز جميع المفاوضات المتعلقة بالعنصرية في إطار محفل حكومي دولي واحد لضمان الاتساق والجمع بين الدراية والذاكرة المؤسسية. واقترحت الممثلة أيضاً دمج الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان واللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

62- وأشار ممثل جنوب أفريقيا إلى وجود ثماني آليات تتناول العنصرية. وشدد الممثل على التفاوت في الميزانيات المخصصة للولايات الخاصة ببلدان بعينها والميزانيات المخصصة لشواغل عالمية خطيرة، مثل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتتعلق هذه المسائل بالخسائر غير المبررة في الأرواح، مثل الأفراد العزّل، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي، الذين يُقتَلون على أيدي موظفي إنفاذ القانون وموظفي السجون. فالآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون، على سبيل المثال، التي أنشئت لمعالجة هذا الشاغل المحدد، تركز جهودها على التخفيف من حدة مشكلة آخذة في الانتشار في جميع أنحاء العالم. والهدف هو الحد من نمو مثل هذه المسائل. فعندما يُقتَل الأفراد بسبب العنصرية على نطاق واسع سنوياً، يصبح من الضروري إنشاء آلية متخصصة مصممة خصيصاً لمعالجة هذا الشاغل المتزايد. ويتضمن الهيكل الحالي مقرراً خاصاً يتعين عليه معالجة القضايا المتصلة بالعنصرية في جميع أنحاء العالم، ولا يصدر سوى تقريرين سنوياً. والميزانية المتاحة لذلك المقرر الخاص محدودة ولا يوجد سوى دعم إضافي ضئيل.

وعلى الرغم من الطلبات المستمرة للحصول على دعم إضافي، بما في ذلك زيادة عدد موظفي الأمانة، لم تتم تلبية هذه المناشدات. وأشار الممثل إلى أن الحالة الراهنة تكشف عن عدم وجود دعم للمسؤولين عن تغطية القضايا المتصلة بالعنصرية في جميع أنحاء العالم. وأقر بالحاجة إلى الترشيد واستعراض الآليات. وقال إن من الضروري الاعتراف بوجود تداخل بين عمل المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي وعمل فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. غير أن هذا التداخل كان متوقعاً في القرار الذي أنشأ أصلاً المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وقد كلف مجلس حقوق الإنسان فريق الخبراء العامل بالتركيز على معالجة قضايا محددة وتحديد الشواغل الملحة. وعلى النقيض من ذلك، كان القصد من المنتدى الدائم، الذي يتألف من منظمات المجتمع المدني، هو الإبلاغ عن الحقائق على أرض الواقع. ومن المتوقع معالجة هذه المسألة خلال الاستعراض المقبل للمنتدى الدائم في عام 2025. وذكر ممثل جنوب أفريقيا أن من الضروري الاعتراف بأن اللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ليس الغرض منها أن تكون هيكلاً دائماً. ويُعزى إنشاؤها إلى إحجام بعض البلدان عن الاعتراف بوجود عنصرية نظمية. ومما يزيد من تفاقم الحالة أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لا تذكر العنصرية صراحة، بل تركز فقط على التمييز العنصري. وهذا الصك، الذي كُتِب في عام 1965 عندما كانت دول عديدة لا تزال مستعمرات، صك عفا عليه الزمن ولا يأخذ في الحسبان العنصرية النظمية، ولهذا السبب أُدخِلت المعايير التكميلية لسد الثغرات. غير أن من الواضح أن هذه الآليات ينبغي أن تتكيف مع العالم المتغير.

63- وشددت ممثلة الاتحاد الأوروبي على ضرورة الابتعاد عن الحجج المعيارية المتعلقة بتوزيع الميزانيات بين الولايات الخاصة ببلدان بعينها والولايات المواضيعية. وأشارت إلى أن 60 في المائة من القرارات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان هي قرارات مواضيعية وأن نسبة كبيرة من القرارات الخاصة ببلدان بعينها هي قرارات تحظى بتوافق الآراء وتقدمها البلدان نفسها في سياق البند 10 من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. وشددت على ضرورة تناول المسألة على مستوى تقني وتقييم كفاءة التقارير والولايات المختلفة. واقترحت إمكانية تناوب تقديم التقارير السنوية بين جنيف ونيويورك كوسيلة لتوزيع عبء العمل على نحو أكثر توازناً. واعترفت أيضاً بأهمية إجراء هذا التقييم في سياق محادثات الكفاءة الجارية لمجلس حقوق الإنسان بأكمله.

64- وأعربت الرئيسة – المقررة عن امتنانها لجميع المشاركين الذين ساهموا في المناقشة. وأعربت أيضاً عن تقديرها لوفد الاتحاد الأوروبي لتقديمه التحليل في بداية الاجتماع.

65- وأعاد ممثل جنوب أفريقيا النظر في طلب المقاييس، واقترح إضافة عمودين آخرين لتقديم تقييم شامل لمختلف الآليات، وهما: الموارد التي يفترض أن تكون لدى كل آلية والموارد الفعلية التي تتلقاها، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية على السواء. وردد ممثل جنوب أفريقيا طلب الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتوقيت الاجتماعات واقترح عقد اجتماعات لمدة أسبوع واحد في كل مرة وتجنب تحديد المواعيد خلال العُطَل.

66- وأشار ممثل بنما إلى أن فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي أشار في الفقرة 16 من تقريره المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي إلى عقد اجتماع تنسيقي بين جميع آليات مكافحة العنصرية لاستكشاف سبل تعزيز التعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وسيكون من المهم الحصول على مزيد من المعلومات والتعليقات بشأن عملية التنسيق.

تاسعاً- مناقشة الاستنتاجات والتوصيات

67- أحاط الفريق العامل علماً بآراء مختلفة بشأن استخدام مصطلح "أشكال التمييز المتقاطعة" في استنتاجاته وتوصياته فيما يتعلق بالدورة الحادية والعشرين. وفي هذا الصدد، أشار ممثل نيجيريا إلى أن الإشارات إلى مصطلح "أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة" لم تكن موجودة خلال الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة وأعرب عن تحفظات بشأن قبول هذا المصطلح. وردد ممثلو إيران (جمهورية - الإسلامية) والجزائر والعراق ومصر هذا الموقف، مشيرين إلى أن هذا المصطلح قد استُخدِم إلى حد كبير دون السعي إلى الحصول على موافقة صريحة وأن المصطلحات المستخدمة في إعلان وبرنامج عمل ديربان هي أشكال تمييز "متعددة" و"متعددة أو مشددة". واقترح ممثل جمهورية إيران الإسلامية إبقاء الصياغة متماشية مع إعلان وبرنامج عمل ديربان. وطلب ممثلو البرازيل وجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي الإبقاء على مصطلحي التمييز "المتعدد" و"المتقاطع" لأنهما صيغتان متفق عليهما اعتمدتا بتوافق الآراء في برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن تفضيله للاحتفاظ بمصطلح "أشكال التمييز المتقاطعة" كوسيلة للمضي قدماً، مع الإحاطة علماً بالمناقشة المتعلقة بالآراء المختلفة بشأن استخدام هذا المصطلح. ورأى ممثل الأرجنتين أن من المفيد توضيح أن التمييز المتقاطع لا يرتبط بالضرورة بالنوع الاجتماعي. وذكرت ممثلة الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد يتبع سياسة كاملة تقوم على أشكال متقاطعة من التمييز وتشكل أساس موقفه في الفريق العامل. وأشارت ممثلة الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أن آليات الأمم المتحدة الثماني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ما فتئت تستخدم نهجاً متعدد الجوانب في عملها. وأكد ممثلو الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك والاتحاد الأوروبي من جديد موقفهم من استخدام مصطلح "التمييز المتقاطع" وأضافوا أن المنظور المتعدد الجوانب ضروري لمكافحة العنصرية في مظاهرها المتعددة. ومع تمسك ممثلي إيران (جمهورية - الإسلامية) والجزائر والعراق ومصر ونيجيريا بموقفهم الرافض لمصطلح أشكال التمييز "المتعددة والمتقاطعة"، فقد اتفقوا على أن استنتاجات وتوصيات الفريق العامل ستعكس المناقشات التي جرت خلال اجتماعاته بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، سترد بوضوح في التقرير إشارة إلى الاختلاف في الآراء بشأن استخدام هذا المصطلح.

68- وذكر ممثلو البرازيل وجنوب أفريقيا وكولومبيا أن العدالة التعويضية حاسمة للتغلب على المظالم التاريخية والصدمات النفسية المشتركة بين الأجيال، في حين أعرب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن تحفظات بشأن استخدام "العدالة التعويضية" لأن هذا المصطلح ليس صيغة متفقاً عليها في القانون الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات

69- **يسلم الفريق العامل بالمساهمة الأساسية لإعلان وبرنامج عمل ديربان في التنفيذ الفعال للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن طريق إعادة تأكيد المبادئ الأساسية للمساواة وعدم التمييز وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر.**

70- ويسلط الفريق العامل الضوء على أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان:

(أ) وثيقة تاريخية واستشرافية توفر خريطة طريق للدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين للتصدي بفعالية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ب) تتناول طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك الحاجة إلى خطط عمل وطنية، وتشريعات وأطر تشريعية كافية وملائمة، وتدابير في ميادين التعليم، والتوعية، والعمالة، والصحة، والبيئة، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية؛

(ج) تشدد على أهمية سبل الانتصاف المناسبة والإجراءات الإيجابية لضحايا التمييز العنصري؛

(د) تعتمد نهجاً ضرورياً ومرحباً به يركز على الضحايا كأداة هامة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري.

71- ويحيط الفريق العامل علماً بالمناقشات المتعلقة بإمكانية معاناة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أشكال متعددة ومتفاقمة من التمييز القائم على أسس أخرى ذات صلة، مثل الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

72- ويقر الفريق العامل كذلك بأن عدم ظهور السكان المنحدرين من أصل أفريقي في عمليات صنع السياسات يمكّن من ظهور أوجه عدم المساواة الهيكلية والنظمية ويديم التفاوتات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وجمع المعلومات المصنفة وفقاً للقانون الوطني بشأن حالة ضحايا العنصرية أمر أساسي لاتباع نهج قائم على البيانات والأدلة للتصدي للعنصرية النظمية. وينبغي، حسب الاقتضاء، جمع هذه المعلومات بموافقة صريحة من الضحايا، على أساس تعريفهم الذاتي وطبقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كاللوائح الخاصة بحماية البيانات وضمانات احترام الخصوصية.

73- ويسلم إعلان وبرنامج عمل ديربان بأن الرق والاتجار بالرقيق جريمتان ضد الإنسانية وكان ينبغي أن يكونا كذلك دائماً، لا سيما الاتجار بالرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهما من بين المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويعترف إعلان وبرنامج عمل ديربان أيضاً بأن الرق والاتجار بالرقيق، بما في ذلك الاتجار بالرقيق عبر المحيط الأطلسي، من المآسي المروعة في تاريخ البشرية، لا سيما في إنكارهما لجوهر الضحايا. ويسلم إعلان وبرنامج عمل ديربان أيضاً بأن الاستعمار أدى إلى العنصرية وتسبب في المعاناة وله عواقب دائمة لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

74- ويحيط الفريق العامل علماً بأن هناك استعداداً متزايداً وممارسة ناشئة للاعتراف بالحاجة إلى إصلاح الأثر المستمر للاسترقاق والاتجار بالرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار. ويسلم الفريق العامل بوجود زخم لإجراء حوار بشأن العدالة التعويضية من منظور الضحايا، خاصة المتضررين المنحدرين من أصل أفريقي، وأن ذلك يمكن أن يعالج النظم والهياكل التي تديم الضرر.

75- ويسلم الفريق العامل بأن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان تعكس قلقاً عميقاً إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة، بما في ذلك الإنترنت، لنشر العنصرية والتمييز العنصري والكراهية العنصرية وكره الأجانب. وقد أهاب بالدول والقطاع الخاص أن يشجعا على وضع مدونات سلوك طوعية وتدابير للتنظيم الذاتي، فضلاً عن سياسات وممارسات تهدف إلى مكافحة انتشار التمييز العنصري والكراهية العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال تلك التكنولوجيات الجديدة.

وحث الدول أيضاً على أن تكفل، عند الضرورة، قيام النظم القانونية بتنفيذ عقوبات ضد التحريض على الكراهية العنصرية من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويرى الفريق العامل أن تدريس التاريخ ينبغي أن يشمل الدور الذي أدته المقاومة والانتفاضات التي قام بها الأفارقة المستعبدون في إلغاء الاتجار بالأفارقة المستعبدين وكون حركة مناهضة الرق تشكل أول حركة عالمية لحقوق الإنسان. وهذا الاعتراف بالغ الأهمية في مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية، ولا سيما العنصرية النظمية.

76- ويدرك الفريق العامل تماماً أنه، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومات والسلطات المحلية، فإن آفة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ما زالت قائمة وتؤدي باستمرار إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى المعاناة والحرمان والعنف، وهو ما ينبغي مكافحته بجميع الوسائل المتاحة والمناسبة، وكأمر له أولوية عليا، بالتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة.

77- ويهيب الفريق العامل بالدول إلى ما يلي:

(أ) تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً فعالاً باتخاذ خطوات ملموسة وعملية من خلال اعتماد أطر وسياسات وبرامج قانونية وطنية ودولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، مع مراعاة الحالة الخاصة للنساء والفتيات؛

(ب) كفالة أن تعكس الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى الحقائق التاريخية بدقة، من حيث صلتها بالمآسي والفظائع الماضية، وخاصة الرق وتجارة الرقيق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار، فضلاً عن آثار العنصرية المستمرة، ليتأتى تجنب الصور النمطية وتفادي تشويه أو تزوير هذه الحقائق التاريخية، مما يؤدي إلى العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

78- وإن الفريق العامل:

(أ) يشجع الدول على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية بنشاط أثناء الأحداث الرياضية، من خلال برامج التوعية والتثقيف والعقوبات المفروضة على المظاهر العنصرية في الأحداث الرياضية؛

(ب) يدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى التعاون مع الهيئات الرياضية الدولية والإقليمية لوضع أدوات وإرشادات شاملة لمكافحة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب ومنعها والتخفيف من حدتها داخل الرياضة ومن خلالها.

79- ويسلم الفريق العامل باستمرار العنف ضد المنحدرين من أصل أفريقي وبأن التنميط العنصري والاستخدام المفرط للقوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون يؤثران بشكل غير متناسب على المنحدرين من أصل أفريقي. ولا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء العنصرية النظمية والهيكلية داخل نظم العدالة الجنائية، ويحث الدول على زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم المستمرين لموظفي إنفاذ القانون ونظام العدالة، والتربية الوطنية، والتدقيق العام، والرقابة، والمساءلة. ويسلم الفريق العامل بأن العنصرية النظمية متعددة الجوانب بطبيعتها لأنها تنتشر في مجموعة متنوعة من القطاعات المجتمعية، وأن التصدي للعنصرية والتمييز النظميين يقتضي أن تكون تدابير الاستجابة متعددة الجوانب أيضاً.

80- ويلاحظ الفريق العامل أن اتباع نهج تنظيمي غير كافٍ للتصدي لاتساع نطاق التحديات والتمييز التاريخي اللذين تواجههما مجتمعات الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. ومن ثم، يشجع الفريق العامل الدول على تصميم وصياغة وتنفيذ إصلاحات شاملة ومؤسسية لإنفاذ القانون ونظام العدالة. ولتحقيق ذلك، يشدد الفريق العامل على أن من الأهمية بمكان تنفيذ تدابير قوية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لوضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة وجبر الضرر للضحايا وأسرهم من الاستخدام المفرط للقوة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

81- ويسلم الفريق العامل بتزايد عدد النازحين في سياق تغير المناخ والكوارث ذات الصلة، فضلاً عن حجم عمليات الهجرة. ويشجع الفريق العامل الدول على معالجة كلتا الظاهرتين مع إيلاء اهتمام خاص للأشكال الناشئة والمتقاطعة للعنصرية والتمييز.

82- ويسلم الفريق العامل بأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي قد أسهم في زيادة الوعي بحالة الضعف التي يعاني منها المنحدرون من أصل أفريقي. غير أن برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي لم ينفذ تنفيذاً كاملاً فيما يتعلق بالعدالة والتنمية. ولذلك يوصي الفريق العامل بأن تعلن الجمعية العامة عقداً دولياً ثانياً للمنحدرين من أصل أفريقي، مع إبراز إعادة تأكيد برنامج أنشطة العقد الأول وتنفيذه بالكامل.

83- ويقترح الفريق العامل أن يركز العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي على تعزيز المكاسب السابقة، وتوسيع مدى ونطاق الفرص المعاصرة للتنمية والإدماج والسلام، واستباق المخاطر والتهديدات الناشئة، مثل إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي، والتدهور البيئي، وعودة مقاومة سياسات العمل الإيجابي، وتشريعات وبرامج المساواة العرقية التي تستهدف السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

المرفق

قائمة المشاركين

A. Member States

Algeria, Angola, Argentina, Armenia, Austria, Bahamas, Barbados, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Burundi, Cabo Verde, Chile, China, Colombia, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Cuba, Cyprus, Djibouti, Ecuador, Egypt, Ethiopia, Finland, Gambia, Ghana, Guatemala, Honduras, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Jamaica, Japan, Kenya, Kiribati, Lebanon, Lesotho, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Maldives, Mexico, Montenegro, Myanmar, Namibia, Niger, Nigeria, Pakistan, Panama, Paraguay, Peru, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Rwanda, Sierra Leone, South Africa, Thailand, Türkiye, United Arab Emirates, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United States of America, Venezuela (Bolivarian Republic of), Zimbabwe.

B. Intergovernmental organizations

European Union, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Organization of American States.

C. Non-governmental organizations

Africans in America for Restitution and Repatriation, Inc., Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, Commission africaine des promoteurs de la santé et des droits de l'homme, Dr M Chandrasekhar International Foundation, Edfu Foundation, Inc., Geledés – Instituto da Mulher Negra, International Youth and Student Movement for the United Nations, International Human Rights Council, Maloca internationale, Misère Option Zéro, Promotion du développement économique et social (PDES), Subjective Physics Sciences.

D. Panellists

Marizabel Blanco, President of the National Council for the Development of Communities of People of African Descent in the Bolivarian Republic of Venezuela; Epsy Campbell Barr, Chair of the Permanent Forum on People of African Descent; Angie Cruickshank Lambert, Ombudsperson of Costa Rica; Patricia Da Silva, representative of the United Nations Population Fund; Márcia de Lima Silva, Secretary of Affirmative Action Policies and Combating Racism at the Ministry of Racial Equality of Brazil; Gerd Dembowski, Senior Manager at FIFA; Amara Enyia, Director of Policy and Research for the Movement for Black Lives; Donna Fraser, Director of Equality, Diversity and Inclusion at the Professional Cricketers' Association; Sarah Gregorius, Director of Global Policy and Strategic Relations for Women's Football at the International Federation of Professional Footballers' Associations; Tracie L. Keesee, a member of the International Independent Expert Mechanism to Advance Racial Justice and Equality in Law Enforcement; Emanuel Macedo de Medeiros, Global Chief Executive Officer of the Sport Integrity Global Alliance; Juan Méndez, member of the International Independent Expert Mechanism to Advance Racial Justice and Equality in Law Enforcement; Michaela Moua, European Commission Coordinator on Combating Racism; Pastor Elías Murillo Martínez, member of the Permanent Forum on People of African Descent; Barbara Reynolds, Chair of the Working Group of Experts on People of African Descent; Roberto Rojas Dávila, Chief of the Inclusion of Vulnerable Groups Section of the Organization of American States; Fatma Samoura, Secretary-General of the Fédération Internationale de Football Association; John Antón Sánchez, professor at the Instituto de Altos Estudios Nacionales, Postgraduate University of Ecuador, and member of the Latin American Alliance for the International Decade for People of African Descent; Hanna Suchocka, Chair of the Group of Independent Eminent Experts on the Implementation of the Durban Declaration and Programme of Action; Patrick Taran,

President of Global Migration Policy Associates; Ana Luiza Thompson-Flores, Director of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Liaison Office in Geneva; Linda Tinio, specialist in the Section for Inclusion, Rights and Intercultural Dialogue at the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization; Juliana Santos Wahlgren, Director of the European Anti-Poverty Network.